



محمد الكمزاري

أشكال الشرعية ومسار الهيمنة في الفكر السياسي لماكس فيبر

يفند الكاتب عبدالواحد العلمي في مقاله (مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر) في مجلة التسامح مفهوم الشرعية ويرصد مصادرها وأنواعها كما وردت في فكر ماكس فيبر. ومما تجدر الإشارة إليه أن لسوسيولوجيا السياسة مكانة متميزة في أعمال ماكس فيبر وهي ما فتئت تثير النقاش والسجال بين دارسي فكره والمستلهمين لأطروحاته السوسيولوجية والفلسفية والسياسية، بل لا نبالغ إذا قلنا إن مدار سوسيولوجيا السياسة المعاصرة يكاد لا يغادر المواضيع والإشكالات التي اشتغل عليها فيبر مثل ماهية الدولة المعاصرة وعلاقتها بالاقتصاد الرأسمالي؟ وأنماط الإدارة البيروقراطية، ورسده لأشكال السياسة الانتخابية، وأنماط السلطة، وأشكال الشرعية، كما لا نبالغ إذا قلنا إن أكبر المشاريع السوسيولوجية والفلسفية أيضا كان لا بد لها -لبناء صروح مشاريعها- من المرور عبر بوابة السوسيولوجيا الفيبرية إن استلها ما أو نقدا.

البرلمان. وربما لو قدر لفيبر أن يعيش إلى حدود سنة ١٩٣٣م لكان أدرك واقعا المآلات البعيدة والدرامية لهيمنة النموذج الرئاسي الكاريزمي الذي طالما تطلع إليه. والسبب في ذلك يعود إلى أن الديمقراطية كانت تحتوي في جوهرها الرغبة في الهيمنة، والنزوع نحو التسلط على الفضاء العمومي بلغة الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، وهي تدعي ظاهريا أنها منظومة معرفية منغرس في منبت الحرية، جاءت لكي تقضي عليها.

وما يهمننا في هذا المقام هو موقع هذه الأفكار من الشرعية السياسية في مجتمعاتنا العربية وتحت أي شكل من أشكال الشرعية التي طرحها ماكس فيبر تدرج؟ وللإجابة على هذا التساؤل نستعرض ما طرحه، الباحث الجزائري لهوراري عدي، من خلال تقديمه للإشكالية السياسية في التجربة العربية بطابع اجتماعي، حيث وضح من خلال أطروحته أن التجربة العربية ما زالت أسيرة المرحلة الكاريزماتية، المشبعة بالروح التقليدية، ولم تستطع أن تبرح هاتين المرحلتين، وتبنت حداثة مزيفة تحوي جميع المتطلبات الحدائية، من جمعيات وأحزاب ومنظمات وتشريعات قانونية معاصرة؛ أي على درجة عالية من التحديث الفوقي، إلا أن العمق الحقيقي للتجربة العربية لم يتغير، من حيث جوهرها التقليدي، فهي تريد أن تكون حداثة، لكنها تعيش نكوصا داخليا يحول بينها وبين مبتغاها الحدائي ولذلك بقيت حبيسة المرحلة التقليدية، تمزجها في بعض الأحيان بمسحة كاريزماتية، تستمدتها من التاريخ.

ويبقى السؤال هل يستطيع المجتمع العربي أن ينتقل من المرحلة التقليدية إلى المرحلة العقلانية القانونية؟

ملهما. ويكون فيها الخاضعون يعتقدون في الفضائل البطولية أو الدينية أو الخطابية والاستثنائية لشخص ما ويظهرون تقانيا مطلقا يحركه حماس ودوافع عاطفية. - المشروعية المؤسسية: القائمة على قواعد حكم عقلانية، وكفاءة إيجابية أساسها التزام السلطة والمجتمع بواجبات وحقوق محددة قانونيا، كما أن الهيمنة المرتبطة بهذه الشرعية تتسم بالطابع المؤسسي القوي وكذلك بالبيروقراطية التي هي خاصية أساسية للسلطة السياسية المبنية على العقلانية. فالقواعد العامة واللاشخصية تأخذ مكان الامتياز والحظوة، والتوظيف السياسي يتم على أساس الكفاءة وليس على أساس القرابة والمحسوبية وتلك هي سمة المشروعية الحديثة.

ويرى ماكس فيبر أن هذه الشرعيات الثلاث نادرا ما تكون منفردة. كما أنه ليس هناك اكتفاء ذاتي لشكل من الأشكال الثلاثة للشرعية، ففي ظل الهيمنة التقليدية يزعم المهيم أن يمثل مبدأ تنبع مصداقيته من أقدميته، بينما يزعم المهيم كاريزميا أن مبدأ جديدا يقطع مع الماضي ينبع من شخصه الاستثنائي هو، وأخيرا إن الهيمنة العقلانية المعتمدة على مجموعة من القواعد المقبولة من طرف الجميع تدعي أنها فوق كل الأشخاص.

وفي الواقع كان فيبر ميالا إلى ديمقراطية برلمانية يحكمها رئيس قوي ذو حظوة كاريزمية تمكنه من التخفيف من غلواء الخصومات البرلمانية، إذ إن فيبر كان معاديا للنظام البرلماني الخالص الممثل آنذاك بالجمهورية الثالثة، فكان يأمل بذلك أن يكون هناك (رئيس يستند إلى الشرعية الثورية للانتخابات الشعبية) فكان ميالا إلى ما يسميه بالديمقراطية الاستثنائية حيث الرئيس بكاريزميته المطلوبة له هيمنة وسلطة تعلق على سلطة

وما سوف نستعرض في رسده من خلال هذا المقال هو مفهوم الهيمنة الشرعية الذي لاقى مكانة مركزية في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر، فقد وردت مصنفاته المشهورة في أكثر من خمسة مواقع في أعماله وفي سياقات مختلفة. جاءت النسخة الأكثر نضجا في كتابه الضخم الصادر بعد وفاته «الاقتصاد والمجتمع». في هذا السياق جاءت مصنفاته بمثابة مقدمة ومبدأ لتنظيم الفصول الأساسية التي تتناول بالتحليل وبالترتيب البيروقراطية والبطيركية والباتريمونيالية ثم الفيودالية وما يهيم فيبر ليس معرفة ما إذا كان ادعاء ما بالشرعية ينجح أم لا في ديمومة الهيمنة، لكن ما يهيم هو (كيف) يسهم شكل هذا الادعاء في تشكيل وتنظيم العلاقات داخل هذه الهيمنة. وهذا ما يدفعه إلى تأسيس مصنفاته للهيمنة على ثلاثة أشكال مجردة يمكن للمطالعة بالشرعية أن تأخذها.

حيث ينطلق فيبر أولا من اعتبار الهيمنة ظاهرة ذات وجود واقعي وليس اعتبارا مثاليا، فهي لا تستنج عقديا أو قانونيا من قيمة ما أو معيار معين لكنها توجد فعلا وواقعا: فهي توجد كلما كانت هناك سلطة زاعمة لإصدار أوامر محددة تتبع فعلا على نطاق واسع. وقد فند فيبر ثلاثة أشكال للشرعية كالتالي:

- الشرعية المستندة على سلطة العادات والتقاليد: وتسمى أيضا بالشرعية التاريخية التقليدية، ويمارسها الأب الأكبر أو شيخ القبيلة مثلا. «تستند الهيمنة التقليدية على الإيمان المستمر بالطابع المقدس للتقاليد المحفورة في الذاكرة والعادة المرسخة في الإنسان على احترامها».

- الشرعية القائمة على المزايا الشخصية: أو ما يسمى أيضا بالشرعية الكاريزمية، وفيها يدعي صاحب السلطة امتلاكه مزايا نادرة وبطولات متميزة تجعل منه زعيما